اي قدر يا وفي الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا يتوارث اهل ملتين شيا ومات وهو محتاج الى دانق فضة قال ابن الصلاح في طبقاته وهذا منه بناء على التكفير **قال** ومن فيه جزء رق اي الرقيق لا يرث سواء القن والمدبر والمكاتب وام الولد والمبعض لانه لو ورث لكان الملك لسيده وهو اجنبي من الميت ولا يمكن تمليك العبد واستدل له السبكي بقوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فان اللام فيه للتمليك والعبد لا يملك وان قيل يملك فهو ملك ضعيف غير مستقر وفي المبعض وجه انه يرث بقدر ما فيه من الحرية والصحيح المنصوص ما جزم به المصنف لانه ناقص بالرق في الطلاق والنكاح والولاية فلم يرث كالقن والوقيق لا يرث ايضا اذ لا ملك له ويستثنى الكافر الذمي له اماما اذا وجبت له جناية في حال حريته وامانه ثم نقض الامان فسبي واسترق وانفصلت السراية بالموت في حال رقه فان قد الدية لورثته على الاصح قال الزركشي بعد نقله له وليس لنا رقيق كهذا يورث الا في هذه الصورة وفي المبعض قولان الجديد انه يورث لانه تام الملك فيرثه قريبه او معتقه وكذا زوجته وفي القديم الموروث وجهان اصحهما جميع ما ملكه يوضعه الحر والثاني بقدر ما ملكه بحرية على ملك البقية والورثة بقدر رقه وحريته فان كان نصفه حرا فنصف ذلك للورثة ونصفه لمالك بقيته لان الموت حل على جميع البدن والبدن ينقسم الى رق وحرية **تنبيه** من الموانع ايضا كل مكان يلزم من التوريث الدور المبطل للتوريث كما لو اقر الوارث بمن يحجبه كاخ اقر بابن لميت فانه يثبت النسب ولا ارث لان الارث يودي الى عدم الارث فينقطع الدور بمنع الارث على تاخرة مسايل الدور كلها **قال** وكذا لا يرث ولد البنات وولد الاخوات وبنات الاخوة وبنات الاعمام والخال والخالة والعمة والعم من الام وولد الاخوة من الام وابو الام وام ابي الام ومن دلي بهم هذا بيان لذوي الارحام وذو والارحام يطلق لغة على كل قريب وارثا كان او غير وارث لكن خص في الاصطلاح بمن لا يرث والدليل على عدم توريثهم ما رواه الحاكم في مستدركه عن ابن عمر رضي الله عنهما ان اكار اقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على حمار فلقيه رجل فقال له يا رسول الله رجل ترك عمته وخالته ولا وارث له غيرهما فرفع راسه الى السماء فقال اللهم رجل ترك عمته وخالته ولا وارث له غيرهما ثم قال ابن السايل قال هانا ذا قال لا ميراث لهما ثم ذكر باسناد صحيح لا مطعن فيه ان الله اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث فيه اشارة الى ان من ذكره الله في كتابه هو الوارث

وليس

وليس هاذا منهم **تنبيهات** الاول ما ذكره من عدم توريثهم هو المذهب وقال المزني وابن سريج انهم يرثون كمذهب ابي حنيفة واحمد **الثاني** محل ما تقدم ما اذا انتظم امر بيت المال اما اذا لم ينتظم بان لم يكن امام او كان ولم يجتمع فيه شروط الامامة او ضربت العمال ولم تنتظم فيرد على اصحاب الفروض ما فضل عنهم وان لم يكن لهم مستغرق او لم يكن ذا فروض لا عصبة قال في اصل الروضة في المسالة وجهان اصحهما عند ابي حامد وصاحب المهذب لا يصرف الى الرد ولا الى ذوي الارحام لانه للمسلمين ولا يسقط بفواتهم والثاني انه يرد ويصرف الى ذوي الارحام لان المال مصروف اليهم او الى بيت المال بالاجماع فاذا تعذر احدهما تعين الاخر وهذا اختيار ابن كج وبه افتى الكثير المتاخرين قال في زيادة الروضة وهو الاصح او الصحيح عند محققي اصحابنا وممن رجحه وافتى به الامام ابو الحسن ابن سراقة من كبار اصحابنا ومتقدميهم وهو واحد اعلامهم في القريض والفقه وفيهم ثم وماجد الحاوي. القاضي حسين والمتولي والخبري واخرون قال ابن سراقه وهو قول عامة مشايخنا قال وعليه الفتوى اليوم في الامصار ونقله صاحب الحاوي عن مذهب الشافعي قال وغلط ابو حامد في هذا النقل. قال وانما مذهب الشافعي رضي الله عنه منعهم اذا استقام بيت المال انتهى فان قلنا لا يصرف اليهم ولا يرد قال الشيخان فان كان في يد امين نظران كان في البلد قاض بشروط القضا ماذون له في التصرف فحمل المصالح دفع اليه ليصرفه فيها وان لم يكن قاض بشروطه صرفه الامين بنفسه الى المصالح وان كان قاض بشروطه غير ماذون له في التصرف في مال المصالح هل يدفع اليه امام بفرقه الامين بنفسه ام يوقف الى ان يتولى بيت المال او من يقوم بشروطه فيه ثلاثة اوجه قال في زيادة الروضة الثالث ضعيف والاولان حسنان واصحهما الاول ولو قبل بتخييرهما لكان حسنا قال هو عند ابي حنيفة انتهى وقال ابن الصلاح في فتاويه ان كان ذوو الارحام ممن يستحق في بيت المال مثل هذا القدر صرف اليهم والا فيصرفه بعض الثقات الى وجوه المصالح وان كان هناك بيت مال على الوجه المشروع حمل اليه انتهى **الثالث** انما يصرف الى ذوي الارحام على مذهب المتاخرين اذا لم يوجد اصحاب الفروض فان وجد واخذ الرد عليهم مقدم لان القرابة السببية لا تستحق الا بعد القرابة النسبية ولو لم يبق من اصحاب الفروض الا الزوج او الزوجة فالرد عليهم مقدم لان القرابة السببية لا تستحق الا بعد القرابة النسبية نص عليه في الفروض وعليهم قال القاضي والمتولي يشترك بالرحم فيوزع بالعصوبة ودليله ما نص عليه في الفروض وينفصل فيه القدر على الانثى وتحوز المنة رد سهم جميع المال وهذه علامة الارث بالتعصيب